**قَوَاعِدُ الاسْتِدْلالِ الصَّرْفِيَّةُ لَدَى العَلَّامَةِ ابْنِ الفَخَّارِ فِي شَرْحِهِ عَلَى جُمَلِ الزَّجَّاجِيّ، جَمْعًا، وَدِرَاسَةً، وَتَطْبِيقًا**

**Özet**

**ALLÂME İBNU-L FAHHAR’IN ZECCACİNİN CÜMEL KİTABINA YAPTIĞI ŞERHTEKİ**

**SARF İSTİDLAL KAİDELERİ - UYGULAMALI ÇALIŞMA**

Bu çalışma İbnu-l Fahhar’ın (h. 754), Zeccacinin (h. 337), Cümel kitabına yaptığı şerhteki delil getirmek yöntemlerini ele alır. Ayrıca kelime yapısı ile ilgili Sarf kaidelerinde delil üzerinde durur. Onları toplar ve değerlendirir. Genel olanları sınırlandırıp, sınırlı olanın çerçevesini çizer. Şu örnekteki gibi kapalı olanı açıklar;

“ Vav ve Ye harekeli, kendinden öncekilerde fetha olduğunda elife çevrilirler. Örneğin; Teksir de ve Tasğir de her şey aslına döndürülür. Bu kaide فتى kelimesinde ortaya çıkar. Cemu Teksir فتية veya باب kelimesinin Tasğirinde بويب olduğu gibi.

Burada görüyoruz ki elif cemi de aslına dönmüştür. Bazı kavaid delillerinin sonuçlandırılmasıyla çalışma sona ermiş, çalışmanın sonuna da çalışmanın sonuçları eklenmiştir.

**abstract**

**The rules of Morphologic reasoning in the connoisseur of Ibn al-Fakhar in his commentary about the Alzjjaji's sentences.Study and application.**

This research deals with the rules of morphologic reasoning in Ibn al-Fakhar, who died in 754 AH, by explaining of the Alzjjaji's book (who died in 337 AH). This study was concentrated on the rules of the morphological reasoning related to the structure of the word; and it collected, studied, restricted the general words and released restricted words of them. Also, it explained the mysterious words, and detailed the total ones. All of this was by, for example, the following: if you say: If the Waw or Yaa were punctuated and what is before opened by Fat-ha they turned to Aleph, and also like your saying: breaking and minimizing of things go with to their origins, The last changes appears in the plural of the word "boy" as breaking plural or Fata to Fitya, or in the reduction of the word Bab on Boweb, so we note that the Aleph returned to their origin in the plural , and in reduction or miniaturization.

The study concluded to explaining of some of the evidentiary rules according to what was researched, and then ended with the conclusion of the research's results.

المقـــــدمـــــة

 الحمد لله الذي اختص هذه الأمة بأفصح الألسنة وأفسح الأذهان، وشرف علماءها بالافتنان في أفانين العربية و فصاحة اللسان، وجعل لذلك قواعد تنظم الشارد الآبد، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد المرسلين، وخيرة العالمين الذي خُتِمَت بنبوته العامَّةِ النبوةُ، ونسخت بشريعته التامةِ الكتب المتلُوَّةُ، وأصلي وأسلم عليه وعلى آله وأصحابه ما احتاج مملق إلى صلة وبيت شعر إلى قافية متصلة، ما احتاج فرض الحج إلى طواف وقريض الشعر إلى قواف، وبعد...

 فقد نَضِجت لدي فكرة الكتابة في "قواعد الاستدلال في النحو العربي" حين كنت باحثًا في مرحلة العالمية"الدكتوراه"، والذي دفعني إلى ذلك أني لم أجد من أفرد هذه القواعد بدراسة علمية جادة تنقع الغليل وتشفيه، سوى متفرقات هنا وهناك، لاتعدو كونها شيئًا لايعتد به، ولايرقى إلى كونه مؤلفًا يجمع أطراف هذه القواعد ويلم شتاتها، فحين كنت أبحث في أصول النحو عند يحيى بن حمزة العلوي([[1]](#footnote-1))، وأبي عبد الله بن الفخار([[2]](#footnote-2)) كنت أرغب في الوقوف على دراسة مستقلة لهذا الضرب من أصول النحو، بيد أنَّي لم أظفر ببغيتي، فأردت أن أطرق هذا الباب لأيسر للباحثين، والقارئين ما لم ييسر لي.

 والأمر الآخر أني كنت مصاحبًا طيلة فترة كتابتي لرسالتي لِعَلَمٍ من أعلام العربية وجهابذتها، وهو العلامة أبو عبد الله بن الفَخَّارِ الإِلْبِيْرِيُّ، والذي كان آية في احتجاجه، وأمَّة في آرائه وتوجيهاته، وقد اتخذ من قواعد الاستدلال سبيلًا يرتادها لتقرير ما يجنح إليه، ولم أر من وظف قواعد الاستدلال النحوية، والصرفية توظيفَه، لذلك كله عزمت –متوكلًا على الله- أن أكتب بحثًا حول قواعد الاستدلال الصَّرفيّة لدى ابن الفخار في شرحه على جمل الزجاجي، وستكون هناك أبحاث مفردة لقواعد الاستدلال النحوية، والله أسأل التوفيق والسداد، وحسن الرأي والصواب.

**قَوَاعِدُ الاسْتِدْلالِ الصَّرفِيّةِ**

 هي تلك القواعد التي تحتوي على أحكام عامّة تتعلق ببنية الكلمة، من حيث الإعلال، والإبدال، والقلب، وما شابه ذلك مما يدور حول تركيب الكلمة، لا الجملة، وذلك كقولهم: (إِذَا تَحَرَّكَتِ الوَاوُ أو اليَاءُ وانْفَتَحَ مَا قَبْلَهما، تُقْلَبانِ أَلِفًا)، كما في قولك: قال، فأصلها غير المنطوق به: قَوَلَ، وباع أصلها: بَيَعَ، تحركت الواو والياء، وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفًا، وهذه القاعدة ليست خاصة بالفعلين: (قال وباع)، فحسب، بل يندرج تحتها كل ماكان من هذا القبيل، وبهذه الشاكلة.

 وقواعد الاستدلال بشِقَّيْها: النحوية، والصرفية من الأهمية بمكان، فهي عند النحويّ، والصرفيّ، بمثابة قواعد أصول الفقه عند الفقيه، وحفظها، وإجادة تطبيقها تغني اللغوي عن حفظ جزئيات كثيرة.

**)التَّكْسِيرُ والتَّصغيرُ يَرُدَّانِ الأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا(**

 ومعنى هذه القاعدة أن الكلمة بتصغيرها، أو جمعها جمع تكسير تعود إلى أصلها، فإذا كانت الكلمة ثلاثية مؤنثة تأنيثًا معنويًّا، فبالتصغير تلحق بها تاء التأنيث، وترد إلى أصلها، وهو المؤنث اللفظي، وذلك كقولك: (شُمَيْسَةٌ) في تصغير شمس، و(عُيَيْنَةٌ) في تَصْغير عين، فكما نرى، فإن التصغير يرد الكلمة إلى أصلها من حيث التأنيث، وكذلك إذا كانت الكلمة تشتمل على ألف ثانية، كقولك: (بَابٌ)، و(نَابٌ)، ففي تصغيرهما نقول: (بُوَيْبٌ)، و(نُيَيْبٌ)، فنلاحظ أن الألف رجعت إلى أصلها الواوي في (بُوَيْب)، وإلى أصلها اليائي في (نُيَيْب)، وكذلك في حالة الجمع نقول: (أَبْوَابٌ)، و(أَنْيَابٌ)، وبِهذا يَتَجَلَّى بِوُضُوحٍ مَعْنَى القاعدة السابقة.

 وفي كلمة (مَاءٍ) يرى الصرفيون أن الهمزة منقلبة عن هاء، وأصلها (ماه)، وبالتصغير ترجع الهمزة إلى أصلها، فنقول: (مُوَيْهٌ) وبجمعها جمع تكسير، نقول: مِيَاه([[3]](#footnote-3))

 وفي هذه القاعدة يقول العلامة ابن الفخار لدى حديثه عن كلمة (اسم) والخلاف في اشتقاقها، أهو من (س م و) كما يرى البصريون، أم من (و س م) كما يرى الكوفيون:"ولو كان على ما يقوله الكوفيون، لقالوا في تصغيره: وُسَيْمٌ، وفي تكسيره: أَوْسَامٌ، ولما لم يقولوا ذلك، دلّ على صحّة ما يقوله البصريون؛ لأنّ التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها، كذا قالوا، وفيه نظر؛ لأنه إنما يُرَدُّ إلى أصله ماكان تغييره قياسيًّا، كــ(مِيْزَانٍ، وَمَوَازِينَ، ومُوَيْزِينٍ)، وأما ماكان تغييره على غير قياس، فإنّه يبقى على الوجه الذي وافقه عليه التّكسير، أو التّصغير؛ لأنه كأنّه بناء قائم بنفسه".([[4]](#footnote-4))

 ويرى ابن الفخّار أنّ هذه القاعدة فيها نظر، فليست على أطلاقها، ولايمكن تطبيقها على بعض الكلمات المصغّرة، أو المكسّرة، وذلك كما في كلمة (آدم) فالجمهور، والمازنيّ متّفقون على أنّه يقال في جمع (آدَم): (أَوَادِمُ) وفى تصغيره: (أُوَيْدِمٌ)،فالجمهور يقدّرون أنّ هذه الواو مقلوبة عن الهمزة، فأصل (أَوَادِم) عندهم (أآدِم)، وأصل أويدم (أُأَيْدِمٌ) ولو كانت القاعدة الآنفة الذكر على أطلاقها، لَقِيلَ في جمع كلمة آدم: (أآدم)، في تصغيرها: (أُؤَيْدِم).([[5]](#footnote-5))

 وعلى هذا، فلابد من تقييد القاعدة السابقة، كأن نقول:(التَّكْسِيرُ والتَّصغيرُ يَرُدَّانِ الأَشياءَ إلى أصولِها، ما لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ).

 ويمكن تطبيق هذه القاعدة على كثير من الكلمات العربية، فكلمة (دِيْنَار)، يقول أهل اللغة: إن ياءَها منقلبة عن نون، وأصلها: (دِنّار)، ولذلك يقال في تصغيرها: دُنَيْنِيرٌ، وفي جمعها: دَنَانِيرُ، وكلمة (فَتَى) ألفها أصلها ياء، بدليل انقلابها ياء في التصغير (فُتَيّ)، والجمع (فِتْيَةٌ)، وكلمة (مِيْعَادٌ) أصلها: مِوْعَادٌ، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولذلك تعود هذه الياء في التّصغير والجمع عند زوال موجب القلب، كقولك (مُوَيْعِيدٌ) و (مَوَاعِيدُ).

**)الدُّخُولُ فِي أَوْسَعِ البَابَينِ عِنْدَ الاحْتِمَالِ واجِبٌ(**([[6]](#footnote-6))

 هذه القاعدة تتردد في كثير من كتب النحو، ومعنى هذه القاعدة أنه إذا تردد كون بنية ما، بين بابين، فإلحاقها بأوسع البابين من حيث الكثرة واجب. ومثال ذلِكَ: (كَنَهْبَل)،فإنّه على تقدير أصالة النّون، فوزنه: (فَعَلَّلٌ)، وعلى تقدير زيادتها، فوزنه: (فَنَعْلَلٌ)، وَكِلَا الوزنين مفقود، وبِهَذا، فحمل (كَنَهْبَل) على (فَنَعْلَلٌ) واجب؛ إذ باب المزيد أوسع من باب الأصلي، ألا ترى إلى كثرة أبنية المزيد، وقلة أبنية المجرد! ([[7]](#footnote-7))

 وقد وقف العلامة ابن الفخار عند هذه القاعدة في شرحه على جمل الزجاجي أكثر من مرة، ففي المرة الأولى كانت في باب الإضافة، ورأى أنه إذا تردد كون التركيب بين الإضافة المحضة، وغير محضة، فإلحاقه بالإضافة المحضة أولى، لكون الإضافة المحضة أوسع من غير المحضة، وذلك كقولك: هَذَا زَيدٌ ضَارِبُ عَمْرٍو، يقول ابن الفخار:"إن قام دليل على أنّ ضاربًا هنا يراد به الحال، أو الاستقبال، كانت إضافته غير محضة؛ لأنّها فرع النصب، وإذا كان كذلك، كان بدلًا من زيد، ولم يكن نعتًا لفوات موافقته لزيد في التعريف، ولايشترط ذلك في البدل، وإن قام دليل على أنّه يراد به الماضي، كانت إضافته محضة لأصالتها، وإذا كان كذلك، كان نعتًا لزيد؛ لموافقته إيّاه في التّعريف، وهو أجود من البدل لمكان الاشتقاق المشترط في النّعت، فإن كان مجرّدًا من الأدلّة، كان مجملًا واحتمل وجهين:

 أحدهما: أن يلحق بما إضافته محضة؛ لأنّها أوسع بابًا ممّا إضافته غير محضة، **والدُّخُولُ فِي أَوْسَعِ البَابَينِ عِنْدَ الاحْتِمَالِ وَاجِبٌ**، وأيضًا فإنّ المحضة أصل، وغير المحضة فرع، والحمل على الأصول مقدّم على الحمل على الفروع، فيكون "ضارب" على هذا نعتًا لزيد، وجاز البدل على ماذكر.

والوجه الثّاني: أن يَلحق بما إضافته غير محضة، بناء على أنّ اللفظ إذا كان دائرًا بين الحقيقة والمجاز، وجب حمله على الحقيقة دون المجاز عند الاحتمال". ([[8]](#footnote-8))

 وفي المرّة الثّانية ذكر ابن الفخّار هذه القاعدة لدى حديثه عن كلمة "مُذْ" وخلافِ العلماء فيها، فقال:"جعل أبو القاسم (مُذْ) من قبيل الظروف، وما بعدها رفعًا بالابتداء، خبره "منذ"، وجعل الفارِسِيّ (مُذْ) هي الابتداء، وخبرها ما بعدها، وهما قولان متقاربان من جهة المعنى؛ لأنّ قول أبي القاسم يترجَّح من جهة اللَّفظ، ويضعُف من جهة المعنى في بعض المسائل، وقول الفارسي يترجّح من جهة المعنى، ويضعف من جهة اللّفظ، وبيان ذلك أنّك إذا قلت: (بَيْنِي وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمُ الجُمُعَةِ) على تقدير أبي القاسم، كان غير صحيح المعنى، إلّا بتقدير حذف، كأنّه قال: (بَينِي وبين لِقائه يومُ الجمعة، وما بعده إلى الآن)، فظهر فساد المعنى في هذه المسألة، إلا على التّأويل المذكور، فهذا وجه ضعفه من جهة المعنى، وأما صحّته من جهة اللفظ، فإنّ (مُذْ) اسم غير متصرِّف، وعدم التّصرّف يكثُر في الظّروف، والمصادر، والمناديات، ويندُر في غيرها، والدُّخُولُ فِي أَوْسَعِ البَابَيْنِ وَاجِبٌ؛ فلهذا جعلها أبو القاسم من قبيل الظّروف؛ ليدخل لذلك في أَوْسع البابين. ([[9]](#footnote-9))

 وفي المرّة الثّالثة ذكر ابن الفخّار هذه القاعدة في باب "الممنوع من الصّرف"، وكان ذلك لدى حديثه عن وزن "فَعْلَان" الذي مؤنّثه "فَعْلَى" فقال:"المزيد في آخره ألف ونون، إمّا أن يون اسمًا، وإمّا أن يكون صفة، فإن كان اسمًا، فإنّه لاينصرف في المعرفة وينصرف في النّكرة، كـ(عُثْمَان، وعِمْران)، وإن كان صفة، فإن كان ممّا تلحقه التّاء، كــ(عُرْيانٍ، وَسَيْفَانٍ([[10]](#footnote-10))، لحق بالأوّل في أنّه لاينصرف في المعرفة وينصرف في النّكرة؛ لنقصان الشّبه بسبب لحاق التّاء التي لا تلحق (فَعْلَاء أَفْعَل)، وإن كانت له (فَعْلَى)، لَمْ ينصرف مطلقًا، كـ(سَكْرَانَ، وغَضْبَانَ)، وإن لم يثبت له أحد الأمرين كقولنا: (اللهُ رَحْمَن رَحِيم)، فإِنَّ فيه قولين: أحدهما: أنّه لا ينصرف مطلقًا؛ نظرًا إلى امتناع (فَعْلَانة). والثّاني: أنّه ينصرف في النّكرة دون المعرفة، نظرًا إلى امتناع (فَعْلَى)، والأوّل أجود؛ لأنّ باب (فَعْلَى) أوسع من باب (فَعْلَانة)، **والدُّخُولُ فِي أَوْسَعِ البَابَينِ وَاجِبٌ".** ([[11]](#footnote-11))

 وقد تطرّق ابن الفخّار إلى الاحتجاج بهذه القاعدة للمرّة الرّابعة في شرحه على الجمل، وكانت هذه المرّة في باب (النّسب)، فقال:"القياس في النّسب إلى الرَّيِّ: رَيِّيٌّ، و رَوَوِيٌّ أحسن، وتُجعل العين واوًا حملًا على الأكثر، وهو من باب (طَوَيت([[12]](#footnote-12)))؛ لأنّه أكثر من باب (حَيِيَ)، **والدُّخُولُ فِي أَوْسَعِ البَابَيْنِ وَاجِبٌ مَعَ التَّجْرِيدِ مِنَ الأَدِلَّةِ"**. ([[13]](#footnote-13))

**)الكَثْرَةُ فِي حُرُوفِ اللَّفْظِ تَدُلُّ عَلَى المُبَالَغَةِ فِي المَعْنَى(**

 وستكون لنا مع هذه القاعدة وِقْفة نقديّة تدور حول سَبْرِ اطّرادها، وهل هي على إطلاقها؟ أو لابدّ من تقييدها؟ هذا ما سأقف عنده لاحقًا، وأمّا معنى هذه القاعدة، فهو أنّه كلّما زادت حروف اللّفظ، زاد معناه، وهذ القاعدة مشهورة بهذه الصّياغة (زِيَادَةُ المَبْنَى تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي المَعْنَى)، فحين نقول: (كَسَرَ الوَلَدُ القَلَمَ)، فهذا يعنى أنه أحدث كسرًا واحدًا فيه، ولكنّنا حين نقول: (كَسَّرَ الوَلَدُ القَلَمَ)، فهذا يعني أنه جعله أجزاءً عَدِيدةً، وقس على ذلك ما كان على هذا النّحو.

 وعلى هذه القاعدة اتّكأ البصريون حين فرّقوا بين السّين، وسوف المستخدمتين للمستقبل، فرأوا أنّ (السّين) للمستقبل القريب، و(سوف) للمستقبل البعيد اعتمادًا على قاعدةِ (زِيَادَة المَبْنَى تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي المَعْنَى).

 وقد وقف العلّامة ابن الفخّار عند هذه القاعدة في مطلع شرحه على جمل الزّجاجيّ وَمُسْتَهَلِّهِ، وذلك عند حديثه عن كلمتى (الرّحمن، الرّحيم)، فقال:"وأمّا (الرّحمن الرّحيم)، فكلمتان مشتقّتان من الرّحمة، واختلف أيّهما أبلغ على ثلاثة مذاهب([[14]](#footnote-14)):

 أحدهما: أنّ (الرّحمن) أبلغ، وإليه ذهب الزّمخشريّ، مستدلًّا بحروفه؛ لأنّ **الكثرة في حروف اللّفظ تدل على المبالغة في المعنى**، وهذا الاستدلال أكثريّ، ألا ترى أن (حَذِرًا) أبلغ من (حاذر)! وإن كان حاذر أكثر حروفًا منه. ([[15]](#footnote-15))

 وأرى أنّه ينبغي أن تضاف إلى هذه القاعدة لفظة أخرى حتّى تكون أدقّ معنًى، وأبعد عن الاعتراض عليها، وهي كلمة "غَالِبًا" فإذا قلنا: (**زِيَادَةُ المَبْنَى تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي المَعْنَى غَالِبًا**) لم يعترض علينا بما ذكره ابن الفخّار؛ لأنّ هذه القاعدة تنخرم عند الموازنة بين صيغة المبالغة الّتي على وزن (فَعِل) واسم الفاعل (فَاعِل)، فَقَولُكَ: (فَهِمٌ)، أبلغ من قولك: (فَاهِمٌ)، مع أن (فاهم) أكثر حروفًا.

 وتنخرم هذ القاعدة حين الوصف بالمصدر، أو الإخبار به، فحين تقول: عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَدْلٌ ، أبلغ من قولك: (عَادِل)، وقوله تعالى:﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾([[16]](#footnote-16)) أبلغ من الوصف باسم الفاعل (كاذب)، وكأنَّ هذا الدم هو الكذب نفسه.

 وفي هذ الآية الكريمة يقول الزّمخشريّ:" وُصِفَ بالمَصْدَرِ مُبَالَغَةً، كَأَنَّهُ نَفْسُ الكَذِبِ وَعَيْنُهُ، كَمَا يُقَالُ لِلْكَذَّابِ: هُوَ الكَذِبُ بِعَيْنِهِ، والزُّوْرُ بِذَاتِهِ".([[17]](#footnote-17))

 وبناء على ماسبق، فأحيانًا تكون زيادة المبنى تدل على تقليل المعنى، وذلك كما في صيغة اسم الفاعل مقارنة بصيغة المبالغة، فقولك: (حَذِرٌ)، حِينَ تزيد حروفه، فيصبح (حَاذِرًا)، يقلّ معناه، وكذلك في المصدر حين تَعْدِلُ عنه إلى صيغة المبالغة، أو اسم الفاعل، فقولك: (هذا رَجُلٌ حَذَرٌ)، أَبْلَغُ من (حَذِرٌ)، و(حَاذِرٌ)، وعلى هذا، فيمكن أن نَسْتَنْبِطَ قَاعِدة جديدة، وهي: **زِيادَةُ المَبْنَى تَدُلُّ عَلَى قِلَّةٍ فِي المَعْنَى نَادِرًا**.

**)المُشْتَقُّ بعدَ المُشْتَقِّ مِنْهُ(**

 المشتقّ في اللغة العربية هو المأخوذ من غيره، والمشتقّات في العربية هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة باسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم التّفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، والخلاف في أصل المشتقات معروف، أهو المصدر، أم الفعل؟ والمشهور أنّه المصدر، وهذا ما يراه البصريون، والّذي أميل إليه في هذه المسألة وتطمئن إليه نفسي، أنَّ الفعل أصل للمشتقّات كمايرى الكوفيّون، وإني لأرجّح ما أذهب إليه بمايلي:

 أولاً: لقد أثبتت الدّراسات اللّغويّة التّاريخيّة الحديثة أنَّ جميع اللّغات الساميّة - والعربية جزء منها - تتّخذ من الفعل أصلًا للمشتقّات فيها، وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ ما ذهب إليه الكوفيّون جدير بالقبول؛ لأنَّ الدراسات الحديثة تؤيّده.

 ثانياً: أقْوَى ما يُحْتَجُّ به للبصرين قولُهُم: إنَّ شأن الفرع أن يكون فيه مافي الأصل وزيادة، وقد علق على هذه الحجة الصَّبَّانُ([[18]](#footnote-18)) فقال:" قوله: لأنَّ من شأن الفرعِ أن يكونَ فيه الأصل وزيادة...ما هنا ليس كذلك".([[19]](#footnote-19))، وقال الشيخ حسين والي:" وهي أقوى ما عندهم من الحُجَجِ، مع أنّه لا يقوم برهان يؤيّدها، ولو قام برهان كذلك، لأكره عقول أهل الكوفة على قَبوله، حتى يرجعوا عن جعلهم المصدر الذي لا يدل إلا على الحدث فرعًا من الفعل الذي يدل على الحدث والزمان المعين، فإن في ذلك زيادة الأصل على الفرع. فالمسألة ظن واجتهاد".([[20]](#footnote-20))

 ثالثاً: لست مع البصريين فيما ذهبوا إليه من تعريف الفرع بأنه: ما اشتمل على الأصل وزيادة، بل الفيصل في ذلك الأسبقية، فالأصل هو ما سبق تصوره وقيامه في الذهن، والفرع ماليس كذلك، والمصدر لايتصور معناه ما لم يكن ثَمَّةَ فعلُ فاعلٍ، وقد ألمع إلى ذلك ابن جني فقال:" ورُتبةُ المشتَقِّ مِنْهُ أن يكونَ أسبقَ من المشتَقِّ".([[21]](#footnote-21))

 ومعنى هذه القاعدة أن وجود المشتقّ منه سابق على وجود المشتقّ، وبهذا فالمشتقّ فرع المشتقّ منه.

 وقد ذكر ابن الفخّار هذه القاعدة لدى وقوفه عند قول الزجّاجيّ:"والحَدَثُ المَصْدَرُ، وَهُوَ اسْمُ الفِعْلِ، والفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ".([[22]](#footnote-22))، فقال:" قَالَ بَعْضُ مَنْ تَشَاغَلَ باللَّفْظِ، وَأَعْرَضَ عَنْ تَأَمُّلِ المَعْنَى الذِي بُنِيَ عَلَيْهِ اللَّفْظُ: هَذَا كَلَامٌ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ قَبْلَ المَصْدَرِ فِي الوُجُودِ، مِنْ حَيْثُ جَعْلُ المَصْدَرِ اِسْمًا لَهُ، وَقَدْ عُلِمَ أنَّ المُسَمَّى قَبْلَ اسْمِهِ، وَيَلْزَمُ –أَيْضًا – أَنْ يَكُونَ المَصْدَرُ قَبْلَ الفِعْلِ فِي الوُجُودِ، مِنْ حَيْثُ جَعْلُ الفِعْلِ مُشْتقًّا مِنْهُ؛ لأنَّهُ قَدْ عُلِمَ أنَّ **المُشْتَقَّ بَعْدَ المُشْتَقِّ مِنْهُ**، وهذا نهاية في التناقض. ([[23]](#footnote-23))

 وأرى أن هذه القاعدة لايمكن سحبها على كل مشتق، فهناك كثير من المشتقات التي لم يثبت لها مصدر كي يقال: إنها مشتقة منه، فالأفعال الجامدة، كــ(لَيْسَ، وعَسَى) هي فروع في نظر البصريين، ومع ذلك، فليس لها أصل تشتقّ منه، بل هي أصل في حدّ ذاتها، وفي رأي الكوفيين، فإن الفعل أصل المشتقات، ولكن هناك مصادر لم ترد لها أفعال، كـ(وَيْلٌ، و وَيْحٌ)، وعلى هذا، فإني أرى أن هذه القاعدة يمكن الأخذ بها، إذا ورد المشتق والمشتق منه معًا.

 ويمكن أن تطبّق هذه القاعدة، بل ونَردّ بها على من يرى أنّ الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزّمان، فنحن نعلم أن (قَائِم) مأخوذ من الفعل (قَامَ)، و(قَائِم) اسم وهو مشتق من الفعل، وبهذا تسقط مقولة من يقول: بأن الأسماء أسبق في الوجود من الأفعال؛ لِأَنَّ رُتْبَةَ المُشْتَقِّ بَعْدَ رُتْبَةِ المُشْتَقِّ مِنْهُ.

 وتنخرم قاعدتنا لدى اشتقاق بعض الأفعال والمصادر من الحروف، وفي ذلك يقول ابن جِنِّي:"فإن كثيرًا من الأفعال مشتقّ من الحروف نَحْوُ قولِهم: (سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَوْلَيْتَ لي) أي: قلت لي: (لَوْلا)، وَ(سَأَلْتُكَ حَاجَةً، فَلَا لَيْتَ لِي) أي: قُلْتَ لِي: لا. واشتقّوا –أَيْضًا- المَصْدَرَ -وَهو اسم- من الحرف، فَقالوا: (اللَّالَاةُ) و(اللّوْلاةُ) وإِن كان الحرف متأخّرًا في الرتبة عن الأصلين قبله: الاسْمِ والفعلِ. وكذلِكَ قالوا: (سوَّفت الرَّجُلَ) أي: قلت له: سوف، وهذا فعل -كما ترى- مأخوذ من الحرف".([[24]](#footnote-24))

 ولو كانت قاعدتنا الآنفة الذّكر مطّردة؛ لكان الحرف أسبق في الوجود من قَسِيمَيْهِ: الاسم، والفعل، وندرك أنّها أغلبيّة، ولايمكن إسقاطها على كل مشتقّ.

**)حَمْلُ مَالَيْسَ فِيهِ سَبَبٌ عَلَى مَا فِيهِ سَبَبٌ،**

**إِذَا كَانَ الجَمِيعُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ؛ لِيَجْرِيَ الكُلُّ عَلَى أُسْلُوبٍ وَاحِدٍ(**

 وتعني هذه القاعدة أنّه قد يحمل شيء على شيء في حكمه، مع أنّ المحمول ليس فيه السّبب الدّاعي إلى الحكم كما في المحمول عليه، والدّاعي إلى هذا الحمل أن يكون الباب كلّه على وَتِيرَةٍ واحدة، وشكل متّحد، وشرط هذا الحمل: أن يكون المحمول، والمحمول عليه في الحكم، من باب واحد، ومثال ذلك: أن العرب أسقطت الهمزة من الفعل المضارع من الفعل (أكرم) مع المفرد المتكلم؛ وذلك هربًا من التقاء همزتين، فقالت: أُكْرِمُ، والأصل: (أُأَكْرِمُ)، ثم حملت الضمائر كلها على المتكلم المفرد، فقالت: (نُكْرِمُ، ويُكْرِمُ)...مع أن سبب الحذف في (أُأَكْرِمُ) ليس موجودًا في (نُكْرِمُ، ويُكْرِمُ)، ولكنّه حُمِل ماليس فيه سبب على مافيه سبب طردًا للباب على وتيرة واحدة، ولايجوز إثبات هذه الهمزة في السَّعَة.

 وقد أشار إلى ذلك المبرّد في مقتضبه، فقال مبيّنًا ذلك:"وَأُتْبِعَتْ حُرُوفُ المُضَارِعِ الهَمْزَةَ، كَمَا جَرَيْنَ فِي بَابِ (وَعَدَ) مَجْرَى الياء ".([[25]](#footnote-25))

 وقد وقف ابن الفخّار عند هذه القاعدة في غير موضع من كتابه، ولكن الّذي يعنينا منها ما يتعلّق بالصّرف، فقال في باب التّمييز لدى تطرّقه استطرادًا إلى حذف الواو من (تَعِدُ، ونَعِدُ):" صَحَّ فِي غَيرِ مَوْضِعٍ مِنَ العَرَبِيَّةِ **حَمْلُ مَالَيْسَ فِيهِ سَبَبٌ عَلَى مَافِيهِ سَبَبٌ، إِذَا كَانَ الجَمِيعُ مِنْ بَابٍ واحِدٍ؛ لِيَجْرِيَ الكُلُّ عَلَى أُسْلُوبٍ وَاحِدٍ**، كَــ(تَعِدُ، وَنَعِدُ، وأَعِدُ) مَعَ (يَعِدُ)". ([[26]](#footnote-26))

 وبيان ماذكره ابن الفخار: أن الواو حذفت في الفعل المضارع (يَعِدُ) لوقوعها بين الياء المفتوحة، والكسرة، وكما هو مشهور فإنّ الواو وقعت بين عدوّتيها: الياءِ المفتوحة، والكسرةِ، فسقطت، ولكنّ هذا السّبب غير موجود في: (أَعِدُ، وتَعِدُ)...وهنا ندرك معنى قاعدتنا، وهو حمل ماليس فيه سبب على مافيه سبب طردًا للباب على وتيرة واحدة.

 وقد استدلَّ بهذه القاعدة في كثير من الأبواب النّحويّة، فمن ذلك تعليل تسكين آخر الفعل الماضي مع تاء الفاعل، بأنَّه منع توالي أربعة متحرّكات لوازم، كما في قولك: قَرَأْتُ، فلو كانت الهمزة متحركة، لتوالت أربعة متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفاعل جزء من الفعل لاينفك عنه، وكأنهما صارا كلمة واحدة، ثم أجريت هذه القاعدة على ماليس فيه هذا السبب من الأفعال الماضية، كالأفعال الرباعية، كقولك: (زَلْزَلْتُ، ودَحْرَجْتُ، و زَخْرَفْتُ)، فإنّه على تقدير بقاء آخر الفعل متحرّكًا، فلا تتوالى أربعة متحركات، وغاية ما في الأمر، أن ما ليس فيه سبب،حمل على مافيه سبب طردًا للباب على وتيرة واحدة.

 وفي ذلك يقول ابن فلاح اليمني:"إنّما سَكَّنُوا آخِرَ الفِعْلِ عِنْدَ اِتِّصَالِ تَاءِ الفَاعِلِ بِهِ نَحْوُ:(ضَرَبْتُ)؛ فِرَارًا مِنَ اجْتِمَاعِ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ لَوَازِمَ، ثُمَّ طُرِدَ البَابُ فِي مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ، نَحْوُ: (دَحرَجْتُ) تَعْمِيمًا للحُكْمِ".([[27]](#footnote-27))

**)إذا وَقَعَت الواوُ طَرَفًا بعد ألفٍ زائدةٍ، وجبَ قلبُها همزةً(**

 وتعني هذه القاعدة أنّه إذا جاءت الواو في آخر الكلمة، وسبقتها ألف زائدة، فيجب حينئذ قلب الواو همزة، و من المقرّر في العربيّة أنّ الواو تقلب همزة في المواضع التّالية:

1. أَن تتطرّف إِثْرَ ألف زَائِدَة مثل: (كِسَاءٍ) وَ(سَمَاءٍ) وَ(دُعَاءٍ)، وَالْأَصْل: كِسَاو، وسَمَاو، ودُعَاو.
2. أَن تقع عينًا لاسم فَاعِلِ فِعْلٍ ثلاثيّ أعلت عين فعله نَحْوُ: (صَائِمٌ) و(قَائِمٌ) وَالْأَصْل: صَاوِمٌ، وقَاوِمٌ.
3. أَن تقع مدّة ثالثة زَائِدَة فِي المفرد إذا كان جمعه على مثال مفاعل. نَحْوُ: (عَجَائِزُ)، وَالْأَصْل: عَجَاوِز.
4. أَن تقع ثاني لِينَينِ فصلت بينهما ألف مفاعل مثل:(أَوَائِلُ) و(سَيَائِدُ)، وَالْأَصْل: أَوَاوِلُ، و سَيَاوِد، جمعًا لأَوَّلٍ وَسَيِّدٍ.
5. أَن تتصدر فِي الْكَلِمَة واوان. فإنّ الأولى مِنْهُمَا تقلب همزَة بِشَرْط ألّا تكون الثَّانِيَة مِنْهُمَا مَدّة غير أصلية، أَي: أَن تكون الثّانية غير مدَّة، وذلك نَحْوُ قَوْلك فِي جمع الأُوْلَى أُنْثَى الأَوَّلِ: (أُوَل)، وَالْأَصْل: وُوَل، وَنَحْو ذَلِك فِي جمع (وَاصِلَةٍ) و(وَاقِيَة) تَقول: (أَوَاصِلُ) و(أَوَاقٍ)، وَالْأَصْل: وَوَاصِل، وَوَاقٍ. ([[28]](#footnote-28))

 وقد وقف ابن الفخّار عند هذه القاعدة لدى حديثه عن كلمة (هَنَاهُ) ([[29]](#footnote-29)) واختلاف العلماء فيها، فقال:" فأصل الكلمة: (يا هَنَاوُ) بواو مضمومة، فانقلبت الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ولم يُعْتَدَّ بالألف لسكونها وزيادتها، ثم قلبت الألف همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، ثم قلبت الهمزة هاء، كما قلبت في (هَرَقْتُ المَاءَ)، فصار (يَا هَنَاهُ) كما ترى، وهذا أجود الأقوال -إن شاء الله-؛ لأنّ كل واحد من هذه المراتب جارٍ على القياس...القول الثّاني: أنّ هذه الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو...القول الثّالث: أنّ هذه الهاء مبدلة من همزة مبدلة من الواو على حدّ إبدلها في (كِسَاءٍ) و (رِدَاءٍ)؛ لأنّ الواو إذا وقعت طرفًا بعد ألف زائدة، وجب قلبها همزة، وهذا من ذلك، فلمّا انقلبت الواو همزة، قلبت الهمزة هاء من باب (هَرَقْتُ المَاءَ)، هذا وإن كان جاريًا على ألسنة المعربين، فإنّه على وجه المسامحة في إسقاط رتبة منها". ([[30]](#footnote-30))

 وقاعدتنا الآنفة الذكر تتناول جانبًا واحدًا، وهو وقوع الواو بعد ألف زائدة، وهذا قصور لايشمل الياء الواقعة بعد ألف زائد، كقولك: بناء، فأصلها (بِنَاي) تطرفت الياء بعد ألف زائدة، فقلبت همزة، كما أن القاعدة لاتشمل الألف المنقلبة همزة، وقد نص المرادي في شرحه على ألفية ابن مالك، فقال: ليس هذا الإبدال مخصوصًا بالواو والياء، فإنَّ الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرَّفت الألف بعد ألف زائدة، وجب قلبها همزة نحو: (صحراء) ممّا ألفه للتأنيث، فإنَّ الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مُجْتَلَبة للتأنيث، كاجْتِلَاب ألف (سَكْرَى)، لكنَّ ألف (سكرى) غير مسبوقة بالألف فسَلِمت، وألف (صحراء) مسبوقة بألف، فحركت فرارًا من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة لأنّها من مخرجها".([[31]](#footnote-31))

ومما سبق، فإنني أرى أن تكون القاعدة على النحو التالي: **إِذَا وَقَعَتِ الوَاوُ أَوِ اليَاءُ أَوِ الأَلِفُ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَجَبَ قَلْبُهَا هَمْزَةً**، وبهذا تكون قاعدتنا عامة لايند عنها شيء.

**)التَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ فِيمَا أَصْلُهُ البِنَاءُ عَلَى التَّغْيِيرِ(**

 وتشير هذه القاعدة إلى أن وجود التغيير في الكلمة مدعاة إلى حصول تغيير آخر فيها، وثاني التغييرين يأنس بأولهما، ويتخذ منه منطلقًا إلى تغيير جديد، وتقريبًا لهذه القاعدة، فيجدر بنا أن نقف عند النسب إلى (فَعِيل) و (فَعِيلَة)، ففي النسب إلى (فَعِيل) نقول: (فَعِيلِيّ)، دون حذف الياء، كقول: (حَنِيفِيّ) في النسب إلى (حَنِيف) ، وفي النّسب إلى (فَعِيلَة)، نقول: (فَعَلِيّ)، كقولِكَ في النَّسَبِ إلى (حَنِيفَة): (حَنَفِيّ)، فتسقط التاء، وبسقوط التاء تسقط الياء؛ لأن حذف الياء يأنس بحذف التاء.

 وقد وقف ابن الفخار عند هذه القاعدة في موضعين:

المرة الأولى: كانت في باب التصغير، فقال:"ومِمّا يصغر –أيضًا- على حاله ولايرد إلى أصله جميع ماكان فيه قلب، وهو تقديم حرف على غيره من حروف الكلمة؛ لأن التقديم والتأخير ثَمَّ لم يكن لسبب يزول بالتصغير، وإنما هو على غير قياس، فتكون بناء مستقلًّا، فوجب أن يصغر على حاله، وذلك نحو: (لَاثٍ، وَشَاكٍ، وَأَنْيُقٍ)...والأصل: لَائِثٌ، وَشَائِكٌ، وَأَنْوُقٌ...فقدمت لام (لاث، وشاك) فصار بمنزلة (قاضٍ)، وقدمت عين (أنوق) على فائه، قم قلبت ياء؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير، فقالوا: أَيْنُق".([[32]](#footnote-32))

 فكلمة (أَنْوُق) قدّمت عينها، أي: حرف الواو فيها، على عينها، أي: حرف النون فيها، فصارت: (أَوْنُق)، وهذا تغيير، فكان سببًا في تغيير آخَرَ، وهو قلب الواو ياء، فصارت (أَيْنُق) وبهذا تتضح لنا قاعدة(**التَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ فِيمَا أَصْلُهُ البِنَاءُ عَلَى التَّغْيِيرِ).**

 والثانية: كانت في باب "التَّصْغِيرِ" حين حديثه عن حذف الياء من وزن (فَعِيلة)دون (فَعِيل)، فقال:"لأنه لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَاءٌ؛ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيءٌ؛ لأَنَّ حَذْفَ ذلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ إِنَّمَا أَلْزَمَةُ الأُنْسَ بِحَذْفِ التَّاءِ؛ لِأَنَّ التَّغْيِير يَأْنَسُ بالتَّغْيِيرِ فِي البَابِ الَّذِي كَثُرَ فِيهِ التَّغْيِيرُ، فَوَجَبَ أَلَّا يُحْذَفَ شَيءٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ مَا يَأْنَسُ بِهِ".([[33]](#footnote-33))

 وقد تُطُرّق إلى هذه القاعدة كثيرًا في كتب النحو، فقد تطرق إليها أبو حيان في البحر المحيط، فقال:"وَإِصْمِت: فَلَاةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَهِيَ مُسَمَّاةٌ بِفِعْلِ الْأَمْرِ، قُطِعَتْ هَمْزَتُهُ إِذْ ذَاكَ قَاعِدَةٌ فِي تَسْمِيَةٍ بِفِعْلٍ فِيهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ، وَكُسِرَتِ الْمِيمُ لِأَنَّ **التَّغْيِيرَ يَأْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ** وَلِئَلَّا يَدْخُلَ فِي وَزْنٍ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ. ([[34]](#footnote-34))

الأصل أن تكون (أُصْمُت)، وبسبب التغيير الذي حصل في الهمزة، حصل تغيير آخر، وهو كسر الميم، فأنس تغيير حركة الميم بِقَطْع همزة الوصل.

وبالنسبة لقاعدتنا، فيمكن أن نولِّد منها قاعدة أخرى وهي: (التَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِالأَصْلِ) فَكَمَا أنَّ التغيير يأنس بالتغيير، فقد يكون سبب التغيير الحملَ على أصل مجاورٍ له، ومن هذا قولهﷺ:"فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ، غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ".([[35]](#footnote-35))

فَنلاحظ أن كلمة (مأزورات) هُمِزَتْ حملًا على كلمة (مأجورات)، ولو أفردت كلمة (مأزورات)، ولم تكن معها كلمة(مأجورات)، لقِيلَ: موزورات، ومِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: (إِنِّي لَآتِيهِ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا) جَمَعُوا الْغَدَاةَ عَلَى (غَدَايَا) إِتْبَاعًا لـ(عَشَايَا)، ولو أفردت لم يجز إلَّا(غَدَوَات).

ومن هذا قول العرب: (وَقَعَ النَّاسُ فِي حَيْصَ بَيْصَ) إذا وقعوا في فِتْنة واختلاط من أمرهم، لا مَخْرَجَ لهم منه، وهما اسمان رُكبا اسمًا واحدًا، وبُنيا بناءَ "خَمْسَةَ عَشَرَ"، والذي أوجب بناءَهما تقديرُ الواو فيهما، وذلك أن الأصل (وَقَعُوا فِي حَيْصٍ وبَيصٍ)، ثمّ حُذفت الواو إيجازًا وتخفيفًا، والمعنى على العطف، فَتَضَمَّنَ معنى حرف العطف، فبُني لذلك كما فعلوا في (خَمْسَةَ عَشَرَ) وبابِه، و"حَيْصٌ" مأخوذ من "حَاصَ يَحِيصُ" إذا فَرَّ، يُقَالُ: (ما عَنْهُ مَحِيصٌ)، أي: مَهْرَبٌ، و"بَيْصٌ" مأخوذ من قولهم: (بَاصَ يَبُوصُ)، أي: فاتَ وسَبَقَ؛ لأنّه إذا وقع الاختلاطُ والفتنةُ، فمنهم هارب، ومنهم فائِتٌ...فالحَيْصُ: التَّأَخُّرُ والهَرَبُ، والبَوْصُ: التَّقَدُّمُ والسَّبْقُ، وكان ينبغي أن يُقال: "حَيْصَ بَوْصَ"، غيرَ أنهم أتبعوا الثَّانِي الأَوَّلَ.

 وفي النّهاية أرى أن تكون قاعدتنا على النّحو التّالي: (**التَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِالأَصْلِ والتَّغْيِير)** لتكون قاعدتنا أشمل، وأوفى.

الخَاتِمَة

في نهاية هذا البحث المُقْتَضَبِ عن قواعد الاستدلال الصّرفيّة عند العلّامة ابن الفَخَّارِ، يمكننا أن نَخْلُصَ إلى النّتائج التّالية:

1. لابدّ من تقييد قَاعِدَة (التَّكْسِيرُ والتَّصغيرُ يَرُدَّانِ الأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا) بزيادة (ما لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ)، وقد أثبتنا ذلك ثَمَّةَ.
2. في قَاعِدَةِ (الكَثْرَة فِي حُرُوفِ اللَّفْظِ تَدُلُّ عَلَى المُبَالَغَةِ فِي المَعْنَى) يَتَحَتَّمُ عَلَيْنَا أن نَزِيدَ كلمة "غَالِبًا" فنقول: (زِيَادَةُ المَبْنَى تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي المَعْنَى غَالِبًا)؛ لأنّ هذه القاعدة تنخرم عند الموازنة بين صيغة المبالغة الّتي على وزن (فَعِل) واسم الفاعل (فَاعِل)، فَقَولُكَ: (فَهِمٌ)، أبلغ من قولك: (فَاهِمٌ)، مع أن (فاهم) أكثر حروفًا.
3. قاعِدَة (المُشْتَقُّ بعدَ المُشْتَقِّ مِنْهُ( غالبية، ولو كانت مطّردة؛ لكان الحرف أسبق في الوجود من قَسِيمَيْهِ: الاسم، والفعل، وندرك أنّها أغلبيّة، ولايمكن إسقاطها على كل مشتقّ. فإن كثيرًا من الأفعال مشتقّ من الحروف نَحْوُ قولِهم: (سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَوْلَيْتَ لي)، أي: قلت لي: (لَوْلا)، وَ(سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَا لَيْتَ لِي) أي: قُلْتَ لِي: لا. واشتقّوا –أَيْضًا- المَصْدَرَ -وَهو اسم- من الحرف، فَقالوا: (اللّالَاةُ) و(اللّوْلاةُ).
4. خلصت الدراسة إلى أن قاعدة (إذا وَقَعَت الواوُ طَرَفًا بعد ألفٍ زائدةٍ، وجبَ قلبُها همزةً) ينبغي أن تكون على النّحو التالي: إِذَا وَقَعَتِ الوَاوُ أَوِ اليَاءُ أَوِ الأَلِفُ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَجَبَ قَلْبُهَا هَمْزَةً، وبهذا تكون قاعدتنا عامة لايَنِدُّ عنها شيء.
5. في قاعدة )التَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ فِيمَا أَصْلُهُ البِنَاءُ عَلَى التَّغْيِيرِ( يمكن أن نولِّد منها قاعدة أخرى وهي: (التَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِالأَصْلِ) فَكَمَا أنَّ التغيير يأنس بالتغيير، فقد يكون سبب التغيير الحملَ على أصل مجاورٍ له، ومن هذا قولهﷺ:"فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ، غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ" وخلصت الدراسة إلى أن تكون قاعدتنا على النّحو التّالي: (**التَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِالأَصْلِ والتَّغْيِير)** لتكون قاعدتنا أشمل، وأوفى.

ثَبَتُ المصادر والمراجع

 القرآن الكريم.

( أ )

الإحاطة في أخبار غَرْنَاطة، المؤلف: لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، دار النشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثانية1393هـ/1973م.

AL-ihata fi ahbari garnata, almuallif: Lisan alddini ibnul hatib, tahkik: muhammed Abdullah anan, darulneşir: maktabatul hanji – alkahira- altabat: eltaniye 1393 h / 1973 m.

 ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف، (المتوفى: 745 هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

İrtişaf ed-darabi min lisan el- Arabi, el-müellif: Ebu Hayyan Muhammed bin Yusuf, (el-müteveffa: 745 h.)

Tahkik: Recep Osman Muhammed, Müracaat: Ramadan Abd-u et-tevvab, ennaşir: mektebetu el-hanci bilkahireti, eddabah: el-üla, 1418h-1998 m.

1. الإمام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية، المؤلف: د/ أحمد محمود صبحي، دار النشر: دار العصر الحديث، الطبعة: الأولى، 1410هـ/1990م.

El imam elmüctehid Yahya bin Hamza ve arauhu ekelamıyye. El müellif: dr. Ahmed Mahmud Subhi, darun neşr: daru elasr el hadis, ettab’a: el üla, m. 1990/ h. 1410

( ب )

البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420هـ.

El bahrul muhıt fi ettefsır, el müellif: ebu hayyan bin yusuf bin ali bin yusuf bin hayyan esiru eddin el endulusi (el müteveffa:745 h) tahkik: sıtkı muhammed cemil, ennaşir: dar elfikr- beyrut, ettab’a: 1420 h.

1. البدر الطالع بمحاسن مَنْ بَعْدَ القرن السابع ،المؤلف: محمد بن علي الشوكاني، دار النشر: مطبعة السعادة-مصر، الطبعة: الأولى، 1348هـ..

El bedru ettalıu bimuhasini men ba’de el karnı essabii, el müellif: muhammed bin ali eşşevkani, darunneşr: matbaatussaadetı- mısır, ettab’atu: el üla, 1348h.

بغية الوعاة، المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار النشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

Bugyetul vuah: celaluddın Abdurrahman essuveytı, tahkik: muhammed ebi elfadl Ibrahim, darunneşr: el mektebetu elasrıyyeh- lubnan/sayda

( ت )

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م.

1. Tevdihılmakasıt velmesalık bi serhi elfiyyeti bin malik, elmüellif: ebu muhammed bedruddın hasan bin kasım bin Abdullah bin aliyyilmuradi elmısrıyyılmaliki (elmuteveffa: 749 h.) serh ve tahkık: Abdurrahman ali suleyman, ustazullugaviyyat fi camiatıilezher, ennaşir: darulfikr el arabiy, ettaba: elüla m. 2008- h. 1428

( ج )

الجمل في النحو، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم،  المحقق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة - دار الأمل،  سنة النشر: 1404 هـ/ 1984م.

El-cumel finnahvi, elmüellif: Abdurrahman bin ishak ezzucaci ebulkasım, el muhakkık: ali tevfık elhamd, ennaşir: müessesetürrisaleti- darul emel, senetünneşri: m. 1984/h. 1404

( ح )

حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى 1417 هـ -1997م.

Haşiyetü essabban ala serhil eşmuni lielfiyeti ibni malik, elmüellif: ebülirfan muhammed bin ali essabban eşşafii (el müteveffa h. 1206) ennaşir: darul kutubul ilmiyye bibeyrut – lübnan ettabatu: m.1997 – h. 1417

( خ )

الخصائص ، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة

Elhasais, elmüellif: ebulfeth Osman bin cinni elmusili (el müteveffa h. 392) ennaşir: elheyetulmısrıyye elammeh lilkitabi ettabatı errabiati

( د )

دراسات في النحو، المؤلف: صلاح الدين الزعبلاوي.

Dirasatun fi ennahvi, elmüellif: salahuddın ezza’belavi

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، دار النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية-الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ/1972م.

Eddürarulkaminetu fi ea’yani elmieti essamineti, elmüellif: ebi elfadl ahmed bin ali bin muhammed elaskalani, muragabatün: muhammed abdulmuid dan, darunneşr: meclis dairatul maarif elusmaniyye- hind ettabatu: essaniye, m.1972/h1392

( س)

سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

Sünen ibni mace, elmüellif : ibni mace ebu Abdullah muhammed bin yezid el kazvini, vemace ismi ebihi yezid (elmuteveffa: h. 273) tahkik muhammed fuad abdulbaki, ennaşir: daru ihyailkutub elarabiyye- faysal isa elbabi elhalabi

( ش )

شرح جمل الزجاجي لابن الفخار، المؤلف: أبي عبد الله بن الفخار، تحقيق: حماد بن محمد الثمالي.

Şerhü cümel ezzeccaci liibnilfahhar, el müellif: ebi Abdullah bin fahhar, tahkik: hamad bin muhammed elemali

شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ) تحقيق:محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: 1395 هـ - 1975 م.

Şerhu şafiyeti ibnulhacib, elmüellif: muhammed bin elhasen errıda elistirabazi, necmuddin (elmüteveffa h.686) tahkik: muhammed nurul hasen, ve mühammed ezzefzaf, ve muhammed muhiddin abdulhamid, ennaşir: darul kutub elılmıyye beyrut- lubnan, amun neşr: (m. 1975- h. 1395)

( ظ )

1. ظاهرة التقاص في النحو العربي، المؤلف: دردير محمد أبو السعود، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

Zahiratü ettakas fi nahvi elarabiy, elmüellif: derdir muhammed ebul mesud, ennaşir elcamiatu elislamiyye bilmedineti elmunevvara

( غ )

1. غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، المؤلف: يحيى بن الحسين بن القاسم، تحقيق: د/سعيد عبد الفتاح عاشور، د/محمد مصطفى زيادة، دار النشر: دار الكتاب العربي-القاهرة1388هـ..

Gayetul emanı fi ehbari elkatarı elyemanı, elmüellif: yahya bin elhuseyn bin elkasım, tahkik: dr/ said abdulfettah aşur, dr. muhammed Mustafa zıyade, darunneşr: darulkutub elarabiy- elhahira h. 1388

( ك )

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود الزمخشري (المتوفى: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.

Elkeşşaf an hakakiki gavamıdu ettenzil, el müellif: ebul kasım Mahmud ezzemahşeri (h.538: elmüteveffa), ennaşir: darul kıtab elarabiy- beyrut, ettabatu: essalisetu h. 1407

( م )

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بحث للشيخ حسين والي بعنوان: سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، 1354هـ/ 1935م.

Mecelletü mucmeullugatı elarabıyyetı bilkahirati, bahsun lişşeyhi huseyn vali biunvan: sebilu eliştikak beyne essummai velkıyas, m. 1935/ h. 1354

1. معجم المؤلفين، المؤلف: عمر رضا كحالة، دار النشر: مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي-بيروت.

Mucemu elmüellifin, elmüellif: omar rıda kehaletin, daru enneşr: mektebu elmüsenna, vedaru ihyai etturasi elarabiy-beyrut.

المغني في النحو، المؤلف: ابن فلاح اليمني، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، دار النشر: الشؤون الثقافية العامة-بغداد، سنة النشر: 2010م.

Elmüğni fi ennahvi, elmüellif: ıbnu fellah elyemeni, tahkik: eddoktor abdurrezzak abdurrahman esad esseadi, daru enneşri: eşşüün essegafiyye elamme- bağdat, senetünneşr: m. 2010

المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد (المتوفّى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب- بيروت.

Elmuktadab, elmüellif: muhammed bin yezid, ebu elabbas, elmaruf bilmuberrid (elmüteveffa: 285 h.), elmühakkık: muhammed elhalik adıme, ennaşir: alimu elkütüb- beyrut

( ن )

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، المؤلف: الشيخ على الطنطاوي، دار النشر: دار صادر.

Neş’etü ennahvi ve tarihu eşheru ennuhati: eşşeyhu ala ettandavi, daru enneşri: darun sadırun

( ه )

 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

Hem’u elhevamic fi şerhi cem’i elcevamii, elmüellif: Abdurrahman bin ebi bekr, celaluddin essuyuti (elmutevaffa: h. 911) elmuhakkık: abdulhamıd hendavi, ennaşir: elmektebu ettevfigiyye- mısr

1. () هو يَحْيَى بنُ حمزةَ بنِ عليِّ بنِ إبراهيمَ بن يوسفَ ينتهي نسبه إلى سيدناعلي بن أبي طالب ، ولد العلوي في مدينة صنعاء، السابِع والعشرينَ من صفر سنة (669)هـ، وله من المؤلفات: المنهاج في شرح جمل الزجاجي، و الطِّرَاز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، وغير ذلك كثير، وقد كانت وفاته سنة (749هـ)، ودفن بمدينة ذَمَارِ، وقبره مشهور فيها يزار. ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع جـ2صـ331، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، دار النشر: مطبعة السعادة-مصر، الطبعة: الأولى، 1348هـ. ومعجم المؤلفين جـ13صـ195، تأليف: عمر رضا كحالة، دار النشر: مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي-بيروت. و غاية الأماني في أخبار القطر اليماني جـ2صـ511، تأليف: يحيى بن الحسين بن القاسم، تحقيق: د/سعيد عبد الفتاح عاشور، د/محمد مصطفى زيادة، دار النشر: دار الكتاب العربي-القاهرة1388هـ. والإمام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية صـ22، تأليف:د/ أحمد محمود صبحي، دار النشر: دار العصر الحديث، الطبعة: الأولى، 1410هـ/1990م. [↑](#footnote-ref-1)
2. () هو محمدُ بنُ عليِّ بن أحمدَ بن محمد بن هذيل الخَوْلانِيُّ البِيرِيُّ، أو الإلبيري الغرناطي، تنقل كثيراً بين سبتة ومالقة، وغرناطة، للتعلم، والفتوى والتدريس، وله من المصنفات: شرح على جمل الزجاجي، وله الطرر على أرجوزة ابن مالك، وهكذا ظل ابن الفخار مفتياً، ومدرسًا إلى أن وافته منيته – على الراجح- سنة 754هـ. ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة جـ3صـ35، تأليف: لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، دار النشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثانية1393هـ/1973م. والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة جـ5صـ309، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، دار النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية-الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ/1972م، وبغية الوعاة جـ1صـ95، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار النشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

 [↑](#footnote-ref-2)
3. () همع الهوامع في شرح جمع الجوامع جـ3صـ384 المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر. [↑](#footnote-ref-3)
4. () شرح جمل الزجاجي لابن الفخار جـ1صـ4، تأليف: أبي عبد الله بن الفخار، تحقيق: حماد بن محمد الثمالي. [↑](#footnote-ref-4)
5. () شرح شافية ابن الحاجب جــ3صـ57، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ) تحقيق:محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: 1395 هـ - 1975 م. [↑](#footnote-ref-5)
6. () هذه القاعدة وردت في أبواب النحو، ووردت في أبواب الصرف، والذي دفعني إلى ذكرها مع قواعد الاستدلال الصرفية، كونها أكثرَ ذكرًا في أبواب الصرف. [↑](#footnote-ref-6)
7. ()ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ1صـ27، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف، (المتوفى: 745 هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م. [↑](#footnote-ref-7)
8. () شرح جمل الزجاجي لابن الفخار جـ1صـ132، 133. [↑](#footnote-ref-8)
9. () المرجع السابق جـ2صـ626، 627. [↑](#footnote-ref-9)
10. () السّيفان: الطّويل. [↑](#footnote-ref-10)
11. () شرح جمل الزجاجي لابن الفخار جـ2صـ877، 878. [↑](#footnote-ref-11)
12. () يقصد بباب (طويت) ما كان واوي العين، وبـ(حيي) ماكان يائي العين. [↑](#footnote-ref-12)
13. ()شرح جمل الزجاجي لابن الفخار جـ3صـ1128. [↑](#footnote-ref-13)
14. () من أراد التوسع، والاطلاع على هذه المذاهب، فله أن يقف عندها في شرح جمل الزجاجي لابن الفخار جـ1صـ7. [↑](#footnote-ref-14)
15. () شرح جمل الزجاجي لابن الفخار جـ1صـ7. [↑](#footnote-ref-15)
16. () سورة يوسف، من الآية (18). [↑](#footnote-ref-16)
17. () الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل جـ2صـ451، المؤلف: أبو القاسم محمود الزمخشري (المتوفى: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ. [↑](#footnote-ref-17)
18. () هو أبو العرفان محمد بن علي القاهري، من أشهر مؤلفاته حاشيته على شرح الأشموني على ألفية بن مالك توفي –رحمه الله- وصلي عليه في الأزهر سنة 1206هـ. ينظر نشأة النحو صـ306. [↑](#footnote-ref-18)
19. ().حاشية الصبان على الأشموني جـ2صـ164. [↑](#footnote-ref-19)
20. () مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد 2 صـ202 بحث للشيخ حسين والي بعنوان: سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، 1354هـ/ 1935م. وينظر: دراسات في النحو صـ220. [↑](#footnote-ref-20)
21. () الخصائص جـ2صـ34، وينظر: دراسات في النحو للزعبلاوي صـ220. [↑](#footnote-ref-21)
22. () الجمل في النحو صـ1، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم،  المحقق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة - دار الأمل،  سنة النشر: 1404 هـ/ 1984م. [↑](#footnote-ref-22)
23. () شرح جمل الزجاجي لابن الفخار جـ1صـ31. [↑](#footnote-ref-23)
24. () الخصائص جـ2صـ36، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة. [↑](#footnote-ref-24)
25. ()المقتضب جـ1صـ72، المؤلف: محمد بن يزيد، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد (المتوفّى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب- بيروت. [↑](#footnote-ref-25)
26. () شرح جمل الزاجي لابن الفخار جـ2صـ1043. [↑](#footnote-ref-26)
27. () المغني في النحو جـ2صـ150. [↑](#footnote-ref-27)
28. () ظاهرة التقاص في النحو العربي صـ65، المؤلف: دردير محمد أبو السعود، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. [↑](#footnote-ref-28)
29. () هذه الكلمة وردت في اللغة العربية بضم الهاء، وكسرها (يَا هَنَاهُ، و يا هَنَاهِ) وتعني: يَا رَجُلُ، وهي الكلمة مما اُخْتُصّ بالنّداء، يقول المبرِّد في المُقْتَضَبِ:" وَاعْلَم أَن لِلنِّدَاءِ أَسْمَاءً يُخَصُّ بهَا، فَمِنْهَا قَوْلهم: (يَا هَنَاهُ أَقْبِلْ) وَلَايَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيرِ النِّدَاءِ". المقتضب جـ4صـ235. [↑](#footnote-ref-29)
30. ()شرح جمل الزاجي لابن الفخار جـ2صـ713. [↑](#footnote-ref-30)
31. () توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك جـ3صـ1567 [↑](#footnote-ref-31)
32. () شرح جمل الزجاجي لابن الفخار جـ3صـ1084/1085 [↑](#footnote-ref-32)
33. () شرح جمل الزجاجي لابن الفخار جـ3صـ1135 [↑](#footnote-ref-33)
34. () البحر المحيط جـ5صـ243. [↑](#footnote-ref-34)
35. () سنن ابن ماجه جـ1صـ502. [↑](#footnote-ref-35)